

Distr.: Limited
12 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة العشرون المستأنفة

فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

مشروع التقرير

المقرر: إيراسمو لارا كابريرا (المكسيك)

إضافة

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

١ - خلال الجلسة الأولى للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودة بالاشتراك مع لجنة المخدرات، يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ثم خلال جلستها الثانية المعقودة يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها، الوارد نصه كما يلي:

"مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

"(أ) عمل الفريق العامل المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي؛

"(ب) التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية."

٢ - ولغرض النظر في البند ٣ من جدول الأعمال، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:



- (أ) تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22)؛
- (ب) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2011/17-E/CN.15/2011/23)؛
- (ج) مذكرة من الأمانة عن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي (E/CN.7/2011/9/Add.1-E/CN.15/2011/9/Add.1)؛
- (د) مذكرة من الأمانة عن عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي: مشروع استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ (E/CN.7/2011/9/Add.2-E/CN.15/2011/9/Add.2)؛
- ٣- وخلال الجلسة الأولى، ألقى كلمة استهلاكية كلٌّ من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومدير شعبة إدارة مكتب المخدرات والجريمة، والمراقب عن إسبانيا بصفته أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي.
- ٤- كما ألقى كلمات ممثلو كل من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان والاتحاد الروسي وبيلاورس ونيجييريا والمكسيك. وألقى كلمات أيضا المراقبان عن كلٍّ من إكوادور وإسبانيا. وألقى كلمة أيضا رئيس اللجنة.

ألف- المداولات

- ٥- تكلم المراقب عن إسبانيا، بصفته أحد رئيسي الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعها المالي، فأبلغ عن النتائج البارزة التي حققها الفريق العامل، بما في ذلك مبادرته التي أدت إلى عقد الدورات المستأنفة المشتركة بين اللجنتين لكي يتسنى لها أن تؤدي دور هيئة إدارية متكاملة للإشراف على مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية الخاصة بالمكتب؛ واستعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة في تقريرها عن استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (JIU/REP/2010/10)؛

وتوافق الآراء الذي توصل إليه الفريق العامل بشأن مشروع استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥؛ وكذلك الحوار المتواصل مع المكتب بشأن صوغ وتنفيذ البرامج المواضيعية والإقليمية.

٦- وقد رحّب المتكلمون بالجلسة الأولى المشتركة بين اللجنتين المعقودة عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١١/٢٥٩، باعتبارها فرصة متاحة لزيادة روابط التآزر بينهما. ورحّبت الوفود بالعمل الذي يضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي يقوم به رئيسا الفريق العامل المتشاركان.

٧- واستفسر عدد من المتكلمين عن مستوى الاحتياطات المتوقعة في الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. فأبلغ ممثل للأمانة بأن مستوى الاحتياطات المتوقع يجسّد الفارق بين المستوى المرتقب للمساهمات من الدول الأعضاء ومدى تنفيذ أنشطة مكتب المخدرات والجريمة حسبما هو معروض في الميزانية المدججة. وأردف قائلاً إنّ حدوث زيادة في مقدار الاحتياطات لن يمثّل انخفاضاً في الأنشطة، بل إنّ من شأنه أن يتيح المجال لدرء مخاطر أي نقص في الإيرادات، أو قصور غير منظور في إنجاز البرامج، أو الخسوم، أو التضخم وتعديلات العملة، أو الالتزامات القانونية في حالة حدوث نقص غير مرتقب في تقديم المساهمات المخصصة الغرض. وأوضح ذلك الممثل أيضاً أنّ مستوى الاحتياطات الراهن يتسم بالتحفّظ والحذر، وأنّ الأمانة سوف تواصل رصد الوضع وإبلاغ الدول الأعضاء بالمعلومات المحدّثة عن مستوى الاحتياطات، وذلك لكي يتسنى الإذن بالاضطلاع بأنشطة إضافية إذا ما تم بلوغ مستوى يكفي للقيام بذلك. وأكدت الأمانة أنّ الاحتياطات المتراكمة حسبما هو متوقع لن تغطي سوى ١٨ شهراً تقريباً من الإنفاق.

٨- وأشار إلى أنه عملاً بقراري الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم و ٢٥٢/٦١ الباب الحادي عشر، أُسندت إلى اللجنتين المسؤولية عن اعتماد الميزانية المدججة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على أن تُوضع في الاعتبار الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٩- وأعرب أحد المتكلمين عن داعي قلق بشأن عدم وجود اعتمادات تكاليف دعم البرنامج في إطار البرنامج الفرعي ٥، الصحة وسبل المعيشة (مكافحة المخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية)، في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وشدّد على أنه ينبغي للأمانة أن تزود

البرنامج الفرعي بالموارد المالية والبشرية بما يتوافق مع نطاق البرنامج الفرعي وغرضه. وقد أبلغ ممثل الأمانة بأن الأولويات المسندة إلى البرنامج الفرعي ٥ عالية، وأن الانخفاض في اعتمادات تكاليف دعم البرنامج في إطار هذا البرنامج الفرعي يجسّد إعادة تنسيق للموارد في الميزانية العادية والأموال العامة الغرض، وأن الموارد اللازمة للبرنامج الفرعي المذكور تُوفّر أيضاً في إطار البرنامج الفرعي ٤، العدالة، إضافة إلى الموارد المرصودة لشبكة المكاتب الميدانية.

١٠- وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي ١، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدّرات، من مشروع استراتيجية المكتب، ذكرت اللجنة أن الإشارة إلى "الاتجار غير المشروع" تُفهم على أنها تشمل كل أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وذكرت اللجنة أيضاً أن عمل مكتب المخدّرات والجريمة ضمن إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدّرات باعتبارهما من الأخطار التي تهدّد الأمن والاستقرار، وهي الفرقة التي يتشارك في رئاستها مكتب المخدّرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، إنما يسترشد بهدي الولايات المسندة إلى المكتب وكذلك التوجيهات بشأن السياسة العامة التي تقدمها اللجنتان.

باء- الإجراء المتخذ

١١- أحاطت اللجنة علماً، خلال جلستها الأولى المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بانتخاب طاووس فروخي (الجزائر) وإغناثيو بايلنارويث (إسبانيا)، رئيسين متشاركين للفريق العامل الحكومي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة ووضعته المالي، في جلسة اللجنة فيما بين الدورتين، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حسبما أوصت به الجلسة المشتركة للمكتب الموسّع للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدّرات، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٣/١٨، وبمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠١١.

١٢- وخلال الجلسة الثانية، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قامت اللجنة [...] .